الضمير نحن :
(دراسة لغوية في بناءَ الممثل الصرفي)(*)

الدكتور طارق نجم عبد الله

جامعة الامارت العربية المتحدة

الضَّمير لغة : العِنَبُ الذَّابِلُ، والضَّميرُ : السِّرّ وداخِلُ الخاطر، والشيء الذي يضمره الانسان في قلبه، وأضْمرتُ الشيءَ أخفيته، وأضمرته الأرض غيَّبته إمّا بموتٍ وإمّا بسفر[1].

وهو في اصطلاح النحاة ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدَّم ذكره لفظاً أو معنًى أو حكماً[2]. فمثال التقدم اللفظي قولهم (أكرم زيدٌ ضيفه) حيث يعود الضمير (الهاء) من (ضيفه) — وهو ضمير غائب — على الفاعل (زيد) المتقدم في اللفظ.

ويعنون بالتقدم المعنوي أن يكون المتقدم مذكوراً من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، وذلك المعنى إمّا أن يفهم من لفظ بعينه كقوله تعالى ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ (المائدة 8/5)، فإنّ مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله تعالى ﴿اعدلوا﴾ أي العدل أقرب للتقوى، أو أن يدل سياق الكلام على المفسر إلتزاماً لا تضمناً كقوله تعالى ﴿ولأبويه لكل واحد منهما السُّدس﴾ (النساء 11/4)، لأنه تعالى لما ساق الكلام قبلُ في ذكره الميراث لزم من ذلك السياق أن يكون ثم موروث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى فكأنه تقدم ذكره معنًى.

أمَّا التقدم الحكمي فهو في ضمير الشأن والقصة، وذلك أنَّ العرب إذا أرادت ذكر جملة اسمية أو فعلية تشتمل على معنًى عام أو غرض فخم يستحق توجيه الأسماع لم تذكرها مباشرة وإنَّما يُقدم لها بضمير يسبقها ليكون مثيراً للشوق والتطلع مثل قول القائل بعد سماعه لخبر غنيّ افتقر «هو الزمان غدّار» فغرض المتكلم هنا بيان غدر الزمان وهو غرض هام، ولغرض أن يدل على أهميته مهد له بالضمير (هو) من غير أن يسبقه شيء يصلح مرجعاً، وهذا الضمير يسمى ضمير الشأن أو ضمير القصة، أو ضمير الأمر، أو ضمير المجهول[3]. وقسَّم النحاة الضمائر إلى ضمائر رفع ونصب وجر.

وضمائر الرفع والنصب تكون متصلة ومنفصلة، ولا تكون ضمائر الجر إلاّ متصلة.

وقسموا الضمائر إلى ضمائر للمتكلم مثل (أنا) و(نحن) وأخرى للمخاطب مثل (أنتَ) و(أنتِ) وثالثة للغائب مثل (هو) و(هي).

والضمائر كلها مبنية ولا حظّ لها من الإعراب، ويرى النحاة أن البناء مرده إلى أمور هي :

1 ــ لمشابهتها بالحروف وضعاً مثل التاء في (كتبتُ) والكاف في (أكرمكَ) لأن الأصل في الحروف على بناء واحد وبعض الضمائر على حرف واحد، ثم أجريت المضمرات نحو (أنا) و(نحن) و(أنتما) مجراها طرداً للباب.

2 ــ لشبهها بالحروف لاحتياجها إلى المفسر أي الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم المذكر في الغائب كاحتياج الحروف إلى لفظ يفهم به معناها الافرادي.

3 ــ أو أنّها بنيت لعدم موجب الاعراب فيها وذلك لأن المقتضي لاعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والضمائر مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب، ولهذا نجد ضميراً خاصاً للمرفوع والمنصوب والمجرور[4].

وإذا أردنا الأخذ بمبدأ العلية فإن ما ذكروه بأنّها بنيت لعدم موجب الاعراب هو الأولى بالتبني لقربه من طبيعة الاستعمال اللغوي الخارج عن التعليل العقلي، فالصور التي تستخدم بها الضمائر تركيباً مغنية عن التغييرات الاعرابية التي يقتضيها السياق الدلالي في تركيبة الجملة العربية.

والأصل في البناء السكون، وإذا خرج المبني عن هذا الأصل التمسوا له واحداً من أسباب خمسة :

الأول : أن تكون الكلمة على حرف واحد وعندها لا بدّ من تحريكه.

الثاني : أن يسبق الحرفَ الأخير حرفٌ ساكن مثل (أيْنَ) و(كَيْفَ) فاقتضى الحركة للتخلص من التقاء الساكنين.

الثالث : أن تكون الكلمة بوضعها تقتضي الاعراب وتجري على ذلك ثم يطرأ عليها البناء في بعض المواضع فتبنى على حركة مثل (يا زيدُ) في النداء، و(قبلُ) و(بعْدُ).

الرابع : أن يقع المبني موقع المعرب فيعطى الحركة لتلك المزية مثل الفعل الماضي.

الخامس : شبه المعرب[5].

والضمائر المتصلة هي :

التاء المفردة وهي مضمومة للمتكلم (كَتَبْتُ) ومفتوحة للمخاطب (كتبتَ) ومكسورة للمخاطبة (كتبتِ).

والنون المفردة وهي لجمع الاناث مخاطبات أو غائبات (ذهَبْنَ).

والواو لجمع الذكور مخاطبين أو غائبين (ذهبوا).

والألف للمثنى مذكراً كان أو مؤنثاً مخاطباً أو غائباً (كتبا) (اكتبا).

والياء وهي للمخاطبة (اكتبي).

وهذه الضمائر لا تقع إلا موقع المرفوع.

ومن الضمائر المتصله ما يقع منصوبا ومجرورا وهي :

الكاف لخطاب المذكر مفتوحة والمؤنث مكسورة (مرَّ بكَ).

والهاء للغائب المذكر (أكرمهُ).

والياء للمتكلم (مرَّ بي).

ومنها ما يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً وهو الضمير (نا) للمتكلم ومَنْ معه أو المعظم نفسه (قمنا)، (أكرمنا)، (مَرَّ بنا).

والضمير المتصل لايبتدأ به.

وضمائر الرفع المتصلة هي :
(أنا) للمتكلم .
و (نحن) للمتكلم المعظم نفسه و لم يشاركه.
و (هو) للغائب المفرد، و (هي) للمفردة الغائبة، و (هنا) لمثنى الغائب المذكر والمؤنث، و (هم) لجماعة الذكور، و (هن) لجماعة الإناث.

ويلحق بها للمخاطب (أنتَ) للمفرد المذكر، و(أنتِ) للمؤنثة، و(أنتما) للمثنى المذكر والمؤنث، و(أنتم) لجماعة الذكور، و(أنتن) لجماعة الاناث.

وقالوا للمنصوب المنفصل (إيّا) ويليه دليل مراد به المتكلم وغيره. وتكون صور ضمائر النصب المنفصلة كالآتي :

(إيّاي) للمفرد المتكلم، و(إيّانا) للمعظم والجماعة، و(إيّاكَ) للمفرد المخاطب، و(إيّاكِ) للمخاطبة، و(إيّاكما) لمثناهما، و(إيّاكم) لجمع الذكور، و(إيّاكن) لجمع الاناث.

وللغيبة (إيّاه) و(إيّاها) و(إيّاهما) و(إيّاهم) و(إيّاهن) على التوالي من المفرد إلى جمع الإناث[6].

ومن هذه الضمائر كما مرَّ بنا الضمير (نحن) ويعنى به الاثنان والجميع والمتكلم المعظم نفسه، وهو موضع بحثنا حيث سيتكفل البحث دراسة علّة بنائه على الضم أي مجيئه على هذه الصيغة (نحن)، واقتضت طبيعة البحث أن أعرض أقوال النحاة في هذه المسألة ثم الانتهاء إلى رأي مقبول بهذا الشأن.

وللنحاة في تعليل البناء على الضم مذاهب هي :

1 — أنَّ الأصل فيه (نحن) لأن الأصل عندهم البناء على السكون، ثم نقلت حركة الحاء إلى النون الساكنة وأسكنت الحاء.

وقد نسب بعضهم هذا المذهب لهشام بن معاوية الضرير، وقيل لقطرب (7).

قال ابن يعيش بعد أن نسبه لقطرب «وكان الذي دعاه إلى هذه المقالة أنه رآهم قد يقفون عليه بنقل الضمة إلى الساكن قبله فيقولون (نحن). كما يقولون(هذا بَكُرْ) فادعى أن أصلها ذلك، ثم أسكنها تخفيفا كما يقولون في (عَضُدْ) (عَضْدْ)[8] وكره الساكنين فنقل حركته إلى الساكن قبله الثاني... وهذا لا يستقيم لأنَّ النقل من عوارض الوقف فلا يجعل أصلاً يبنى عليه حكم»[9].

2 — أنَّها شُبِّهت بـ (قبلُ) و(بعدُ)، ونسبوا هذا المذهب للمبرد[10].

و(قبل) و(بعدُ) بنيا لأن الأصل فيهما أن يستعملا مضافين إلى ما بعدهما، فلما اقتطعا عن الاضافة والمضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة تنزلا منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني.

وعللوا البناء على الضم بوجهين :

الأول : أنهما بعد حذف المضاف بنيا على أقوى الحركات وهي الضمة تعويضاً عن المحذوف وتقوية لهما.

الثاني : تعين البناء على الضم لأن النصب والجر يدخلهما ولا يدخلهما الرفع، فلو بنوهما على الفتح والكسر لالتبست حركة الاعراب بحركة البناء[11].

ولعلَّ مذهب المبرد هذا مستفاد من تعليل سيبويه لبناء الغايات، قال في الكتاب : «وحركوا قطُّ وحَسْبُ بالضمة لأنهما غايتان»[12].

3 — أنَّها مثل (حيثُ) لحاجتها إلى شيئين بعدها، ونقل النحاس أنَّ هذا مذهب ثعلب[13].

وقالوا عن بناء (حيثُ) : إنَّها تقع على

الجهات الست وهي : خلف وقدّام ويمين وشمال وفوق وتحت، وعلى كلّ مكان فأبهمت، وضاهت بإبهامها في الأمكنة (إذ) المبهمة في الأزمنة الماضية كلها، وكما كانت (إذ) مضافة إلى جملة توضحها أُضحت (حيث) بالجملة، وحين افتقرت إلى الجملة بعدها أشبهت (الذي) وأخواتها الموصولات في إبهامها فبنيت كبناء الموصولات. والأصل أن تبنى على السكون ــ على قاعدة إصالة البناء ــ ولكن التقى في آخرها ساكنان ــ وهما الياء والثاء ــ فخرجوا من السكون إلى الضم تشبيها لها بالغايات، أو إلى الفتح ــ وهي لغة في (حيث) ــ طلبا للخفة. ومنهم مَنْ يعربها[14].

وصاحب هذا المذهب يرى أن (نحن) مفتقرة إلى ركن آخر من أركان الجملة ولهذا حصل بينها وبين اسم آخر ــ يفتقر إلى غيره ــ شبه، وكان الأصل أن تبنى على السكون، ولكن بناءها على السكون يترتب عليه أن يلتقي ساكنان لسكون الحاء منها في أصل الممثل الصرفي، ففرَّ المتكلم إلى حركة الضم.

4 ــ أنَّها صيغة جمع، والواو من علامات الجمع، والضمة من جنس الواو، فلما وجب تحريكها حركت بأقرب الحركات إلى معنى الجمع.

وهذا مذهب الزجاج.

قال في معاني القرآن وإعرابه : «نحن مبنية على الضم، لأنَّ (نحن) يدل على الجماعة، وجماعة المضمرين يدل عليهم ــ إذا ثنيْت الواحد من لفظه ــ الميم والواو نحو (فعلوا) و(أنتم)، فالواو من جنس الضمة، فلم يكن بُدّ من حركة (نحنُ) فحركت بالضم، لأن الضم من الواو، ألا ترى أن واو الجماعة إذا حُرّكت لالتقاء الساكنين ضُمّت نحو (اشْتَرَوُا الضَّلالة)...»[15].

5 ــ أنَّ النون تشبه الواو فحركت بما يجانس الواو، وهذا التعليل أورده العكبري في إملائه ولم ينسبه لأحد[16].

ولم يحدد لنا وجه الشبه المعني بين الواو والنون، وهما من حيث الصفة مجهوران[17]. ومن حيث المخرج مختلفان، فمخرج النون عند سيبويه من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينهما وبين ما يليهما من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا. ومخرج الواو عنده ما بين الشفتين[18].

والعلاقة التي تبنى عليها الضوابط بين الحروف تعتمد في الغالب على التقارب في المخارج.

6 ــ أنَّها حُركت بالضم لئلا يظن بها أنها حركة التقاء ساكنين، إذ الفتح والكسر يحرك بهما ما التقى فيه ساكنان نحو (ردَّ) و(مدَّ).

وهذا ما ذهب إليه ابن برِّي، وقد جاء في معرض رده على الجوهري عندما قال في صحاحه إن علّة التحريك بالضم لالتقاء الساكنين، لأن الضمة من جنس الواو التي هي علامة الجمع[19].

قال ابن بري : «لا يصح قول الجوهري إن الحركة في نحن لالتقاء الساكنين لأن اختلاف صيغ المضمرات يقوم مقام الاعراب، ولهذا بنيت على حركة من أول الأمر نحو : هو، وهي، وأنا فعلت كذا، لكونها تنزلت منزلة ما الأصل فيه التمكين»[20].

ثم أورد التعليل الذي أوردته في صدر هذه الفقرة.

7 ــ ما ذهب إليه علي بن سليمان الأخفش الأصغر من أنَّ (نحن) يكون للمرفوع فحركوها بما يشبه الرفع، نقل هذا المذهب عنه تلميذه النحاس وتابعه ابن يعيش والسيوطي. وذكر بعضهم هذا

المذهب دون الاشارة إلى الأخفش[21].

فالأخفش الأصغر يرى أن علة الرفع مرتبطة بالموضع الاعرابي للضمير، ولكون (نحن) تقع موقع المرفوع في التراكيب العربية، اقتضى هذا الموقع أن تبنى على الضم ويكون ممثلها الصرفي.

وبعد أن تعرفنا على المذاهب المختلفة التي علل بها علماء العربية بناء (نحن) على الضم دون غيره من علامات البناء، يحسن أن ندرس هذه المذاهب لكي ننتهي إلى توجيه مقبول بهذا الشأن يكون أجدر بالتبني والاعتماد.

وبنظرة فاحصة لهذه المذاهب السبعة يمكن تقسيمها إلى أقسام ثلاثة، اعتمد الأول منها أسلوب القياس العقلي ويندرج تحته مذهبان هما الثاني — وهو مذهب المبرد — والمذهب الثالث وهو مذهب ثعلب.

أما القسم الثاني فقد اعتمد مبدأ التعليل الصوتي ويمثله ثلاثة مذاهب وهي : مذهب قطرب وهو الأول، والمذهب الخامس الذي نقله العكبري، ومذهب ابن بري وهو المذهب السادس.

واعتمد القسم الثالث طريقة التعليل المبنية على العلاقات التركيبية ويمثله المذهبان الرابع وهو مذهب الزجاج، والمذهب السابع وهو مذهب الأخفش الأصغر.

أما عن القسم الأول فقد مر بنا أن المبرِّد شبَّه (نحن) بـ (قبل) و(بعد)، وثعلب شبَّهه بـ (حيث)، وبدراسة موضوعية يمكن محاكمة المذهبين بما يأتي :

1 — إنَّ طبيعة الدرس اللغوي تنافي الاستنتاجات العقلية، وبالأخص إذا كانت المسألة مرتبطة بظاهرة صوتية بحتة، واعتمادهم العلاقة بين طرفي القضية هنا مبني على تمحلات عقلية خالصة.

2 — لا أكاد أتبين وجه علاقة بين (نحن) — الذي هو ضمير رفع منفصل والذي يقع موقع العمدة في التركيب اللغوي — وبين (قبل) و(بعْدُ)، و(حيث) التي تندرج ضمن ما يعبر عنه بالتتمة أو الفضلة، فـ (قبل) و(بعد) من ظروف الزمان اللازمة للاضافة، ولهما حالات إعراب وحالة بناء كما مرَّ. و(حيث) ظرف مكان، وجوَّز بعضهم وقوعها للزمان، وهي مبنية وإعرابها لغة، ومن العرب مَنْ بناها على الفتح، ومنهم من بناها على الكسر.

و(نحن) ضمير لا حَظَّ له من الاعراب، وتمتنع إضافته البته.

أمَّا مقولة احتياجه إلى غيره ليكتمل المعنى فكأنه ملازم لما بعده كما هو حال (حيث) الملازمة للاضافة، فهذا باطل لكون كل ركن من ركني الجملة العربية بنوعيها مرتبط بالآخر ولا يتم المعنى بمعزل عنه، وإذا أُخِذ بهذا فالأمر يقتضي تعميم الحكم على غير (نحن) من الأسماء المبنية وحتى المعربة وهو أمر مردود.

3 -مبدأ التشبيه يقتضي أن يكون المشبه به أصلاً في وجه الشبه، وبملاحظة علاقة الأطراف نجد بعد المناسبة.

وعن القسم الثاني فقد اعتمد القائلون به مبدأ العلاقات الصوتية، وهو منهج سليم في مجال الدرس اللغوي، ولكن تعليلاتهم ليس فيها دليل تطمئن إليه النفس. فما ذهب إليه هشام من القول بأن أصل الممثل الصرفي له هكذا (نَحْنُ) لم يدعمه بتعليل نقل الحركة، وما تخيله ابن يعيش من تعليل مبني على علاقة افتراضية تبقى بحاجة إلى تعليل، إضافة إلى رده المقبول والذي مرَّ بنا عند ذكر المذهب.

ولا أرى موانع صوتية تمنع بقاء النون على

سكونها حيث إنّ أصل البناء السكون لأن التركيب لا يقتضي الاعراب، ثم إن الضمة جاءت بعد حركة خفيفة هي الفتحة كما يقولون. وقد مرَّ القول بعدم وضوح العلاقة بين الواو والنون في تعليل العكبري، وأشرت إلى أن اتحاد المَخْرج أو تقارب المخارج يمكن اعتمادها في التبادل الصوتي كأمثلة الابدال، أو انتقال الحركات بين الحروف. أمّا وحدة الصفة فلا يعتد بها في الغالب لاشتراك جملة حروف بها، فالحروف المهموسة عشرة أحرف هي : الهاء والخاء و الحاء والكاف و الشين و الصاد والتاء والسين والثاء والفاء، أما باقي الحروف فهي مجهورة وهي تسعة عشر حرفا[22].

وابن بري خلط في تعليله بين أمرين، أحدهما يرتبط بالعلاقة التركيبية، وهي العلاقة التي اعتمدها كل من الزجاج والأخفش الأصغر والتي سنتحدث عنها لاحقا، والثاني العلاقة الصوتية القائمة نتيجة الجمع بين التخلص من السكون والأثر الاعرابي، وهو جمع بين مسألة تصورية وبين أثر صوتي جعله طريقا لاقرار ما عناه الزجاج والأخفش الأصغر بعد أن سلّم الجميع بعلّة التحريك، وهو بهذا لم يأت بجديد.

أما ما اندرج تحت القسم الثالث، وأعني مذهبي الزجاج والأخفش الأصغر، فالدارس لهما تتجلى له العلاقة بينهما من حيث اعتمادها لمبدأ العلاقة الناتجة عن التركيب النحوي للضمير، وموقع الضمير من الاعراب، واختلفا في مسألة أصل الضمة إذ يرى الزجاج أنها نائبة عن واو الجمع، ويرى الأخفش أنها قائمة مقام ضمة الحالة الاعرابية.

ولغرض تحديد الموقف من المذهبين يحسن أن نستقرأ ضمائر الرفع المنفصلة لعلنا نتبين أصلاً مشتركا للحركة، والضمائر غير (نحن) هي :

أنا : للمتكلم
أنتَ : للمخاطب المفرد
أنتِ : للمخاطبة المفردة
أنتما : للمثنى منهما
أنتم : للجمع المذكر
أنتن : لجمع الاناث
هو : للمفرد الغائب
هي : للغائبة
هما : للمثنى منهما
هم : للجمع المذكر
هنّ : للجمع المؤنث

أقول : يترجح عندي أن المتكلم العربي قد اعتمد الموقع الاعرابي ليكون علامة البناء (الممثل الصرفي)، كما ذهبوا إليه في (نحن)، فلأن (نحن) وضمائر الرفع الأخرى لا تقع إلا موقع المرفوع جاءت هكذا بالضم كما جاءت أخواتها ضمائر النصب بالفتح كما يأتي، وهذا القول يتحقق إذا اطردت الحالة، لأن الأمر مرتبط بأداء صوتي اعتمده التركيب النحوي، فلا يصح تحققه في طرف دون بقية الأطراف.

ولكي تكتمل الصورة علينا أن نقف عند كل ضمير لنرى انطباق ماذهبنا إليه بشأنه.

فالضمير (أنا) اختلف العلماء بشأنه من حيث التركيب فمنهم مَن يرى أن أصله (أنَ) ثم زيدت ألفه في الوقف، ويرى آخرون أن الضمير هو المجموع وهو الراجح عندي، وعلى هذا المذهب يتعذر ظهور الحركة على الألف كما هو معلوم، وبهذا اللحاظ لا أستبعد اندراجه تحت الأصل نفسه، إذ لو رفع المانع لكان ممثله الصرفي الضم حاله حال (نحن) الذي انتفى فيه المانع.

أما الضميران (أنتَ) و(أنتِ)، فقد ذهب البصريون إلى أن أصل الضمير فيهما (أن) والتاء المفتوحة بعده حرف خطاب للمذكر، والمكسورة حرف خطاب للأنثى وذهب الفرّاء إلى أن الضمير مجموع (أن) و(التاء)، وهو الراجح عندي، ولهذا كان لا بدَّ من وجود الفتحة لتكون دليلا للمخاطب في (أنتَ)، ووجود الكسرة لتكون دليلاً للمخاطبة في (أنتِ)، وهذا الأصل اعتمدوه في الضمير المتصل التاء في مثل (كتبتُ)، و(كتبتَ)، و(كتبتِ)، فلولا هذا، أي التمييز بين المخاطب والمخاطبة لكانت التاء مضمومة جرياً على الأصل المعتمد، فالفتحة والكسرة حركة اقتضاء أملتها ضرورات الاستعمال التركيبي، وعندما ارتفع المقتضي جاءت التاء مضمومة في (أنتُما) و(أنتُم) و(أنتُنَّ) وهي ضمائر رفع منفصلة كما مرَّ.

ويتحقق الأصل أيضاً في ضمائر الغيبة (هما) و(هو) و(هم) و(هنَّ) على مذهب من يرى أن الضَّمير هو الهاء فقط وهو مذهب الكوفيين والزجاج[23].

قال الدكتور المخزومي «الكوفيون على صواب فيما ذهبوا إليه من أنَّ الهاء وحدها هي الضمير لأنها هي الضمير وحدها في الأرامية والعبرية، ولأنَّ السين التي حلَّت محلها في البابلية والأشورية هي الضمير وحدها أيضاً، وليس الصوت الملحق بالهاء أو السين حرفاً ثانياً لأنه ــ في أغلب الظنّ ــ ليس إلاّ ضمة ممطولة أو كسرة ممطولة، ولا بدَّ من الضمة والكسرة ليسهل نطقه على اللِّسان، وأغلب الظنّ أن الضمير في (هو) و(هي) وفروعهما هو نفس الضمير المتصل الذي نجده في (ضربه) و(ضربها) و(ضربهم) و(ضربهن)»[24].

وخرج عن هذا الأصل من ضمائر الغيبة الضمير (هي) حيث جاءت الهاء بصيغة الكسر، لأن الهاء تقتضي حركة مناسبة وهي الكسرة، وهو أمر تمليه الضرورات الصوتية لا غير.

ومن هذا يتبين لنا أن المتكلم العربي اعتمد الموقع الاعرابي للضمير عند النطق به، لأنه اعتاد على نطق الأسماء التي تقع هذا الموقع، أي الأسماء المرفوعة، ينطقها بالرفع، واطردت ضوابطه الصوتية على هذا إلا ما خرج منها لضرورة أو لتوضيح. وهذا الأصل تبينه كل من الزجاج والأخفش الأصغر بعد ذلك، وما خرج عن هذا الأصل فلضرورة اقتضتها إما علاقة الصوت أو قرينة تحديد دلالة الضمير وكلاهما لعلة لغوية.

فالزجاج اعتمد دلالة الجمع في الضمير (نحن) لأنه لا يقع إلا موقع المرفوع، وربط بين صيغة الجمع وعلامة المفرد الجمع الواو، وابدلت الواو بحركة من جنسها هي الضمة.

أما الأخفش الأصغر فنظر إليه بصيغة الافراد، وعلامة المرفوع الضمة فأخذ الحركة وبنى عليها، والفارق بين مذهبيهما يتعلق بالشكل.

ويترجح عندي ما ذهب إليه الأخفش لخلو مذهبه من الابدال وانسجامه مع حقيقة دلالة الصيغة.

إن الأمر يرتبط بأصل لغوي معتمد في بناء ضمائر الرفع المنفصلة، اعتمده المتكلم العربي، وقد تكون لهذا الأصل علاقة سامية حيث ورد الضمير المعني في اللغات السامية كالآتي :

الحبشية : nehna
العبرية : ʾānahnū, nahnū
الآرامية : ʾānahnā
السريانية : hnan anahnan
الآشورية : anīnī nīnī

السبئية : nahnu[25].

قال بروكلمان : «أما بناء ضمير المتكلم الجمع فهو غامض، وأقدم صيغة توجد في العربية والعبرية، وفي العبرية والآرامية والآشورية يزاد عليه في الأول (a) قياساً على المفرد، وفي الحبشية والآرامية والآشورية جعلت حركته الأخيرة مناسبة لحركة ضمير النصب المتصل»[26].

ويعني به الكاف حيث ورد في أغلب الساميات (Ka).

والراجح أن الأصل السامي ضم النون، وخرجت عن هذا الأصل بعض الساميات طلبا للخفة.

ومما يقوي ما ذهبت إليه بشأن ضمائر الرفع الصيغة التي جاءت عليها ضمائر النصب المنفصلة (إيّاي) وأخواتها، إذا أخذنا بمذهب البصريين بأن الضمير (إيّا) وما بعده لواحق. فالضمير بهذه الصيغة مثل علامة النصب الفتحة لوقوعه موقع المنصوب.

لأن الاستعمال اللغوي أعطى للمنصوب هذه العلامة في الأسماء وأطردت في الضمائر فجاءت على هذه الصيغة دون غيرها. فالضمائر المنفصلة بنوعيها ـــ أي ضمائر الرفع والنصب ـــ جرت على الاستعمال العربي في الأسماء المرفوعة والمنصوبة، وخرج بعضها عن هذا الأصل لضرورات كما مرَّ بنا. وبهذا يترجح ما نراه بشأن الأخفش لانسجامه مع القرائن اللغوية.

* * * * *

الهوامش

أقصد بالممثل الصرفي المبنى الذي يجسد باباً تركيبياً معنوياً يعبر عنه النحاة بقولهم (الباب النحوي).

(1) ابن منظور، اللسان مادة (ضمر).

(2) ابن الحاجب، الكافية 143.

(3) للتفصيل ينظر : الرضي، شرح الكافية 3/2 وما بعدها. والجامي، الفوائد الضيائية 76/2 - 77، وعباس حسن، النحو الوافي 250/1 وما بعدها.

(4) ينظر : الرضي، شرح الكافية 3/2

(5) ينظر : الصيمري، التبصرة والتذكرة 78/1 - 79. وابن أبي الربيع، الملخص 124/1 ـ 125.

(6) للتفصيل ينظر : ابن الحاجب، الكافية 143، والرضي، شرح الكافية 6/2 وما بعدها. والسيوطي، همع الهوامع 194/1 وما بعدها.

(7) ينظر : النحاس، إعراب القرآن 138/1. والفارابي، ديوان الأدب 133/1. ومكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن 79/1. وابن يعيش، شرح المفصل 94/3. والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن 203/1. والسيوطي، همع الهوامع 209/1.

(8) النص غير مضبوط بالشكل واعتمدت في ضبطه على السياق.

(9) ابن يعيش، المصدر السابق 94/3 - 95.

(10) ينظر : النحاس، إعراب القرآن 138/1. والفارابي، ديوان الأدب 133/1. ومكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن 79/1. وابن يعيش، شرح المفصل 94/3. والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 203/1. والسيوطي، همع الهوامع 208/1.

(11) الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية 31. وينظر : سيبويه، الكتاب 285/3. والمبرد، المقتضب 174/3.

(12) سيبويه، الكتاب 3 / 286.

(13) إعراب القرآن 138/1، وينظر : مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن 79/1.

(14) ينظر : المبرد، المقتضب 175/3. وابن يعيش، شرح المفصل 91. والسيوطي، همع الهوامع 205/3 وما بعدها.

(15) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 54/1 - 55. وينظر : النحاس، إعراب القرآن 138/1 - 139. ومكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن 79/1. والأنباري، البيان 57/1. وابن يعيش، شرح المفصل 94/3. والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن 203/1. والسيوطي، همع الهوامع 208/1.

(16) العكبري، إملاء ما من به الرحمن 19/1.

(17) ابن جنّي، سر صناعة الاعراب 2 / 435, 573.

(18) سيبويه، الكتاب 433/4. وينظر : ابن جني، سر صناعة الاعراب 47/1.

(19) الجوهري، الصحاح، مادة (نحن).

(20) ابن منظور، لسان العرب، مادة (نحن).

(21) ينظر: النحاس، إعراب القرآن 139/1. وابن يعيش، شرح المفصل 94/3. والسيوطي، همع الهوامع 208/1.

(22) ينظر : ابن جني ، سر صناعة الاعراب 60/1، وابن الطحان، مخارج الحروف وصفاتها، 87.

(23) ينظر بشأن خلافهم في الضمائر : ابن يعيش، شرح المفصل 93/3 وما بعدها. والرضي، شرح الكافية 9/2 وما بعدها. والسيوطي، همع الهوامع 207/1. وما بعدها. والمخزومي، مدرسة الكوفة 191 وما بعدها.

(24) مدرسة الكوفة 195

(25) ينظر : بروكلمان، فقه اللغات السامية 85، ولفنسون، تاريخ اللغات السامية 9.

(26) بروكلمان، فقه اللغات السامية، 86.

فهرس المراجع

• **الأنباري، أبو البركات.**

— أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق 1957 م.

— البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد، القاهرة 1970 م.

• **بروكلمان، كارل.**

— فقه اللغات السامية، ترجمة د. رمضان عبد التواب، من مطبوعات جامعة الرياض، 1977 م.

• **الجامي عبد الرحمٰن.**

— الفوائد الضيائية، تحقيق د. أسامة طه الرفاعي، بغداد 1983 م.

• **ابن جني، أبو الفتح عثمان.**

— سر صناعة الاعراب، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق، 1985 م.

• **الجوهري، إسماعيل بن حماد.**

— الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط 2 1983 م.

• **ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر.**

— الكافية في النحو، تحقيق د. طارق نجم عبد الله، جدة، 1986 م.

• **حسن، عباس.**

— النحو الوافي. دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة

•**ابن أبي الربيع، أبو الحسين عبيد الله بن أبي جعفر.**

—الملخص في ضبط قوانين العربية، تحقيق د. علي بن سلطان الحكمي، 1985 م.

• **الرضي، محمد بن الحسن.**

— شرح الكافية، طبعة مصورة عن طبعة استانبول.

•**الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري.**

— معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، بيروت 1988 م.

•**سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان.**

— الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب.

•السيوطي جلال الدين.
– همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، الكويت.
• الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي.
ـــ التبصرة والتذكرة، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، مكة المكرمة، 1982 م.
• ابن الطحان، أبو الأصبغ الاشبيلي.
ـــ مخارج الحروف وصفاتها، تحقيق د. محمد يعقوب تركستاني، 1984 م.
• العكبري، أبو البقاء.
ـــ إملاء ما من به الرحمٰن، تحقيق إبراهيم عطوه عوض، مطبعة مصطفى الحلبي، 1969 م.
• الفارابي، أبو إسحاق بن إبراهيم.
ـــ ديوان الأدب، تحقيق د. أحمد مختار عمر، القاهرة، 1974 م.
• القرطبي، أبو عبد الله.
ـــ الجامع لأحكام القرآن، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.
• المبرد، أبو العباس.
ـــ المقتضب، تحقيق الشيخ عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة.
• المخزومي، د. محمد مهدي.
ـــ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، 1986 م.
• مكي بن أبي طالب.
ـــ مشكل إعراب القرآن، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار الحرية بغداد، 1975 م.
• ابن منظور
ـــ لسان العرب، طبعة دار المعارف بمصر.
• النحاس، أبو جعفر
ـــ إعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد.
• ولفنسون
ـــ تاريخ اللغات السامية، دار القلم، بيروت، 1980 م.
•ابن يعيش، موفق الدين بن علي
– شرح المفصل، مصورة عالم الكتب، بيروت.